

الوجه الآخر للنظام الليبرالي

بقلم : الطالب عبد القادر صفاني

هل الشعب الجزائري قادر على
ممارسة الديمقراطية

بالقدر الذي يؤهله وعيه الديمقراطي
أم بالقدر الذي يسمح به الدستور ؟
إن النظام الليبرالي قبل أن يكون نظاما
للحكم هو نظام اقتصادي يسمونه
الرأسمالية. القانون الأساسي للنظام
الليبرالي ، في الحكم وفي الاقتصاد هو
" المنافسة الحرة " .

المنافسة الحرة بين الآراء لاقتناع الأفراد
و المنافسة الحرة بين الأفراد لتشكيل
الأحزاب و المنافسة الحرة بين الأحزاب
للوصول الى الحكم . . . ؟ هذا على
المستوى السياسي .

أما على المستوى الاقتصادي فالمنافسة
الحرة بين الناس للوصول الى الربح
و المنافسة الحرة فيما بين الرابحين
للوصول الى الاحتكار . المنافسة الحرة
بين العمال للحصول على عمل . المجتمع
الليبرالي سوق للسماح و البشر تحكمها
المنافسة و ينفوز فيها الأقوى
اقتصاديا هذا اذا أردتم . أما اذا

أردنا فالمجتمع الليبرالي غابة فيها
أشياء رقيقة و جميلة كالزهور و العصفير
الملونة و لكن لا يعيش سكانها الا على

جشث سكانها ، و البقاء للأقوى و الترجمة
الدستورية و التشريعية للنظام الليبرالي
هو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد : حرية
الملك ، حرية التصرف ، حرية التعاقد . . .
و ليغتنمي من يفتني و ليمنع جوعا من
يموت " و كل واحد وشطارته "

و عدم تدخل الدولة في السياسة : حرية
الرأي ، حرية الصحافة ، حرية الأحزاب
حرية الترشيح ، حرية الانتخاب ، " وكل
واحد ومقدرته " . في النظام الليبرالي
لكل شخص أن يتصلك حتى لقمة العيش ،
و لكل شخص أن يتصرف فيما يتصلك و لكن
لا أحد يضمن له ألا يغيب ، و لكل شخص
أن يتعاقد و لكن القانون لا يحمي المغفلين
و لكل شخص أن يعمل و لكن لا أحد
يضمن له العمل أو البقاء فيه . و فسي
النظام الليبرالي لكل شخص حرية
الرأي و لكن لا يضمن له أحد وسائل
المعرفة التي يكون منها رأيه ، و لكل
حرية اصدار الصحف و لكن لا أحد يضمن
له المقدرة المالية على امدارها و لكل
جماعة أن تشكل حزبا و لكن لا أحد يضمن
لها فرصة متكافئة في منافسة بقية
الأحزاب . و لكل شخص حرية (حق)
الترشيح و لكن لا أحد يضمن له حرية
الناخبين ، و لكل شخص حرية الانتخاب

ولكن لا أحد يضمن له حرية مراقبة ومتابعة من أنتخبه أو سحب الثقة منه. فالديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي هما وجهان لعملية واحدة ولا ينفصلان عن بعضهما لأنه يربطهما قانون أساسي وهو المنافسة الحرة ولما كانت الحركة التطور الاجتماعي في بلادنا غير شابتة وبالتالي تتداخل معالم نظم مختلفة في مراحل التحول من نظام فنان الانتباه إلى الاتجاه العام يكون أجدى وأهم من أي شيء آخر، فعندما يكون الاتجاه العام اقتصاديا إلى الرأسمالية لا بد أن يصاحب المبادرات الرأسمالية مبادرات ليبرالية يكتمل النظام الليبرالي اقتصادا وسياسة في مرحلة لاحقة " وما عملية استقلالية المؤسسات الجسر للانتقال إلى الرأسمالية... ؟

في حين أنه عندما يكون الاتجاه العام اقتصاديا إلى الاشتراكية لا بد أن يصاحب مبادرات التحول الاشتراكي مبادرات تحول عن الديمقراطية الليبرالية. ومن هنا كان أغلبية الشعب الجزائري يتجاهل هذا التحول وأرجعه إلى أحداث أخرى طارئة؟ ان لم نقل أن أحداث

أكتوبر ساهمت في اسراع عملية هذا التحول ولم تكن هي السبب المباشر. ان الدساتير الديمقراطية فانها تفسح أمر الحكم بين أيدي الشعب لا أكثر ولا أقل وبتوقفا مصير الديمقراطية بعد هذا على مقدرة الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية. وعند هذه اللحظة تذكرت قولاً لأحد المفكرين السياسيين : " ما أهمية أن يكون الإنسان حراً في تغييره إذا كان تعبيره عن هذا الفكر يعرضه للاضطهاد الاجتماعي وأن يكون حراً في رفض شروط العمل إذا كان وضعه الاقتصادي يرغبه على قبولها و نضيف مهمة امتداداً لكلمة المفكر. ما أهمية الحرية السياسية إذا كان الإنسان عاجزاً اقتصادياً على ممارستها؟ تلك هي أزمة الديمقراطية الليبرالية. تمنع الحرية السياسية واسترجعها اقتصادياً؟ الخلاصة أن مشكلة الديمقراطية تتبلور في النهاية لتكون مشكلة حرية الشعب وليس مشكلة النظام الحاكم. الشعب المتحرر يفرض إرادته، والشعب الحر يمارس الديمقراطية ويلزم الحاكمين على احترام إرادته. واحترام ما نص عليه الدستور. غير أن السؤال المطروح هل يمكن للشعب الجزائري أن يكون حراً

و اذا كان العكس، فيطرح السؤال كالتالي :
لماذا و كيف لم يكن الشعب الجزائري
حرا في الواقع بالرغم من اقرار
الدستور له بالحرية؟؟.

في الواقع، مع اقرار الدستور له
بالحرية ؟. فالمستقبل هو الوحيد
الذي يجيبنا على هذا السؤال.
فاذا كان ممكن فذلك ما يريده الشعب.

الفعالية ليست كل شيء

" القيمة المسيطرة في العلوم المعاصرة هي الفعالية " هكذا تكلم
رئيس (مؤسسة الاتجاهات الاقتصادية
(The Foundation of Economic Trends)

السيد Jeremy Rifkin

و يضيف قائلا : " ولكننا ضيعنا كثيرا من معاني انسانيتنا عندما
بالغنا في تقدير الفعالية . ان الذي نحتاجه اليوم هو العودة من جديد
الى المعاني المقدسة "

- نقلا عن يومية Time

(عدد : 4 ديسمبر 1989)

الدخل المتناقص

في الوقت الذي نجد فيه
مداخيل الدول المصنعة في تزايد ،
نلاحظ أن دخول الدول النامية تشكو
انحدارات حادة . في سنة 1980 كان
معدل الدخل في مجموع الدول الافريقية
الواقعة جنوب الصحراء 560 دولار أمريكي.
انخفض هذا الرقم الى 450 دولار أمريكي
سنة 1988 حسب تقارير البنك العالمي.

هجرة أدمغة الهند

جاء في تقرير لمجلة South في
عددها الصادر في شهر نوفمبر 1989
أن 30 % من خريجي جامعات و معاهد
الهند يتوجهون لاستكمال دراساتهم في
الدول الغربية (لأوروبا الغربية و أمريكا)
و أن 75 % من هؤلاء لا يعودون الى بلادهم .